



نخيل نيوز /متابعة

بحث رئيس هيئة الإعلام والاتصالات نوفل أبو رغييف، اليوم الخميس، مع الرئيس الإقليمي لشركة "ميتا" المالكة لمنصات فيسبوك وإنستغرام وواتساب، لتنظيم المحتوى وحماية البيانات في العراق، فيما شددت على إنشاء مركز دعم إقليمي خاص بالعراق يُعنى بتسهيل التواصل مع الجهات المختصة ومعالجة البلاغات المتعلقة بالمحتوى أو سياسات الاستخدام.

وقالت الهيئة في بيان لها إن "رئيس الهيئة استقبل في بغداد وفداً رفيع المستوى من شركة "ميتا" المالكة لمنصات (فيسبوك وإنستغرام وواتساب) برئاسة بسمة عماري، مسؤولة إدارة السياسات العامة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في لقاء خُصّ لبحث مسارات التعاون بين الجانبين في ما يتعلق بتنظيم المحتوى وتعزيز الحضور الرقمي الآمن للعراق على المنصات التابعة للشركة".

وأكد أبو رغييف خلال اللقاء أن "الهيئة تضع في صدارة أولوياتها صيانة السيادة الرقمية للعراق، والتأكيد على احترام الخصوصية والمعايير الوطنية في كل ما يُنشر عبر منصات التواصل"، مشيراً إلى "أهمية تحقيق تفاهات واضحة مع شركة ميتا في هذا الصدد".

وأضافت الهيئة، أن "هذه الزيارة هي الأولى من نوعها إلى العراق لمسؤول رفيع في شركة ميتا، وتعكس اهتمام الشركة بتطوير علاقتها مع الجهات العراقية الرسمية، في إطار سعيها لفهم أولويات العراق الرقمية، وبناء قنوات تواصل مباشرة وأكثر فاعلية مع الهيئات التنظيمية".

وتابعت الهيئة، أنه "جرى خلال اللقاء مناقشة سبل تطوير آليات المتابعة والتنسيق المشترك لرصد المحتوى المضلل أو المسيء، واعتماد إجراءات أكثر عدالة وشفافية بحق المستخدمين العراقيين، ولا سيما ما يتعلق بحذف المحتوى أو حظر الصفحات التابعة للمؤسسات الإعلامية والرسمية".

نخيل نيوز

وشددت الهيئة على "ضرورة اعتماد مسارات محددة لتوثيق الحسابات الرسمية بالتعاون المباشر مع الهيئة، وإنشاء مركز دعم إقليمي خاص بالعراق يُعنى بتسهيل التواصل مع الجهات المختصة ومعالجة البلاغات المتعلقة بالمحتوى أو سياسات الاستخدام".

ولفتت الهيئة الى ان "الاجتماع تطرق إلى أهمية تنفيذ برامج توعية مشتركة حول الأمان الرقمي والتحقق من المعلومات، بالشراكة مع الجامعات والمنظمات المدنية، دعماً لجهود رفع الوعي المجتمعي تجاه التهديدات الرقمية وآليات الحماية الذاتية".

وأكد أبو رغيف أن "الهيئة منفتحة على التعاون الواعي مع شركات التكنولوجيا العالمية، بما يعزز ثقة المستخدمين، ويحفظ حضور العراق الرقمي، ويضمن بيئة تواصلية عادلة ومتوازنة تلتزم بالأطر القانونية والسيادية للدولة".